

تحقيق،

لم تعد الظاهرة تقتصر على العازبات (ارشيف - مروان بوحيدر)

ظاهرة «الخطيفة» إلى تضامم ضي البقاع

البقاع - راحم حمية

تعدّ الخطيفة متنفساً لما تشدد القوانين الاجتماعية فيه، وهي مثل ظواهر كثيرة، تزداد حيناً وتخبو حيناً آخر، تبعاً للأوضاع المادية وللتشدد الديني. وفيما يرى الشباب في الخطيفة ملاذاً أخيراً، يعدّها أهل الفتاة أمراً مهيناً يستلزم الجزاء، وأهل الشاب عصياناً يقتضي المقاطعة. وفي البقاع، في ظل الأزمة المعيشية والتجاذبات الطائفية، يزداد اللجوء إلى الخطيفة، بل إن البعض أقدم على خطف نساء متزوجات

«لا نصيب لك عندنا»، لسبب ظاهر أو لآخر، يقولها أهل الفتاة لمن تقدم طالباً يد ابنتهم، فيستدير على عقبه خائباً باحثاً عن حل للحصول على حبيبته. فإن لم يجد، عندها يصبح «لكل حادث حديث»!.. قد يأتي الرفض من قبل أهل العريس أنفسهم، فيرفضون طلب يد العروس المختارة، فلا يبقى أمام المتحابين إلا ..«لكل حادث حديث». وأي حديث سوى حقيبة ملابس تملأ بالضروريات على عجل، وساعة صفر يعقبها رحيل من دون وداع. بعبارة أخرى «الخطيفة».

ظاهرة «زواج الخطيفة» متفشية في البقاع، وقد ارتفعت نسبتها الصيف المنصرم ارتفاعاً كبيراً ولافتاً، إذ لا يكاد يخلو أسبوع من خبر «خطيفة» من هنا أو هناك. وبعض العائلات ردّوا على خطف ابنتهم بخطف شخصين من عائلة الخاطف، وتهذد الأمور بالتفاقم. فالظاهرة لم تعد تقتصر على العازبات، بل امتدت لتشمل نساءً متزوجات، ليصل عدد هذه الحالات إلى 6 في غضون 3 أسابيع، في عدد من قرى البقاع. موانع دينية؟ فوارق اجتماعية؟ خلافات عائلية؟ تناقض في العمر أو المستوى؟



افتتاح القرية الفرنكوفونية: التفاعل مع الخلق الرقمي

فانت الحاج

يعكس ريكاردو مبارخو، أستاذ الفن في جامعة الألبا، همومه في الاجتماع السياسي في عمله «مشاهد رقمية من لبنان». يختار الفنان اللبناني نصوص اتفاقيات الدولة اللبنانية منذ الاستقلال وحتى اليوم. «يحتال» مبارخو على الكمبيوتر ليقنعه بتحويل النص إلى صورة فتخرج ثمانية أعمال أو لوحات فنية هي عبارة عن مربعات ملونة. يقرأ الفنان ما وراء الألوان تفسيراً جديداً للنصوص. مبارخو واحد من 20 خلافاً في الفنون الرقمية أتوا من بلدان فرنكوفونية عدة ليقدموا ابتكاراتهم للجمهور اللبناني والفنانين الشباب المشاركين في الألعاب الفرنكوفونية. بدت «نشاطات الفن الرقمي» المحطة الأبرز



القرية مخصصة للجانب الثقافي والفني والتجاري والتفاعلي (مروان بو حيدر)

وفي أماكن ثقافية ومسارح وقاعات وجامعات في بيروت. وبعد مشاركته في أي فعالية يطبع ختم «الفيزا». إذا فالقرية الفرنكوفونية مخصصة للجانب الثقافي والفني والتجاري والتفاعلي. وتتضمن أجحة لـ16 دولة فرنكوفونية، من بينها فرنسا وبلجيكا وبوركينا فاسو والمغرب، وجناح خاص لإمارة موناكو الذي يدعم المشاريع البيئية.

توقع الوزير الحريري مشروع اتفاقية كوينهاغن الخاصة بالبيئة قبل أن تثني على المشاركة الفرنكوفونية التي «تؤكد الثقافة والتنوع وتعد الحضارات في لبنان».

يُذكر أن القرية الفرنكوفونية تفتح أبوابها يومياً من الساعة الثالثة حتى العاشرة ليلاً.

في قرية الشركاء في الألعاب الفرنكوفونية التي افتتحتها وزيرة التربية والتعليم العالي بهية الحريري أمس، في الصيفي ماركت وسط بيروت.

يشرح مبارخو أن الاستخدام التقني للوسائط الجدية لا يلغي الموقف الفني للفنانين من الموضوع الذي يطرحه، سواء أكان يتعلق بالحوار بين الثقافات أم تاريخ الفن أم جماليات السياسة. وتكمن أهمية هذا الفن أنه يتيح التفاعل مع العمل مباشرة. وتمزج الأعمال الفنية بين الصور والموسيقى والنصوص والفنون التشكيلية وتخلط بين الماضي والحاضر والجدي والترفيهي.

ويحصل زائر القرية الفرنكوفونية على كتيّب، هو عبارة عن جواز مرور أو «passeprogramme» يتضمن برنامج الفعاليات التي ستعظم داخل قرية الشركاء

مخبر وبارود يتمسّكان بقانون الجمعيات في مؤيّته

بسام القنطار

مثّلت ندوة المؤسسة اللبنانية للسلم الأهلي الدائم ومركز الكواكبي للتحوّلات الديمقراطية، التي عقدت في فندق كومودور أمس، ذاكرة تاريخية للعديد من الذين عملوا للتمسك بمبدأ حرية تأسيس الجمعيات في لبنان.

الندوة التي حملت عنوان "حرية الجمعيات وتنمية المجتمع المدني" كانت بالنسبة إلى وزير الداخلية زياد بارود "هرياً من وجه الوزارة لانتفس الأوكسجين بينكم هنا". أما النائب غسان مخيبر، فوصف تجربته في الدفاع عن مبدأ حرية الجمعيات في لبنان بأنها

"تختصر قصة حياته بأكملها". بين عامي 1990 - 2005 مرحلة تصفها الدراسة التي عُرضت في الندوة بأنها مرحلة "تدهور القواعد الحقوقية في حرية تأسيس الجمعيات". وخلال هذه المرحلة خاض المحاميان بارود ومخبر ومعهما عدد كبير من الناشطين الحقوقيين تجربة تقديم المراجعات القضائية لإبطال القرارات الصادرة عن وزارة الداخلية بحق الجمعيات، ومن ضمنها قرار برفض تسلّم أوراق جمعية عدل، التي لم يصدر العلم والخبر بتأسيسها إلا منذ فترة شهرين فقط، لكنها عملت منذ أن قدّمت أوراقها بواسطة كاتب عدل في تحد صريح لإجراءات الوزارة التي وصفت في

حينها بأنها تنطوي على تعديل جوهري لقانون الجمعيات العثماني لعام 1909، الذي لا يزال ساري المفعول حتى اليوم. لذا، لا عجب في أن يعلن مخيبر أنه "بصد الإعداد لحفل عيد الميلاد المئة لقانون الجمعيات في تشرين الثاني المقبل". وإصفاً القانون الذي تشوبه العديد من الثغر "بأنه أكثر ليبرالية وعصرية من القوانين الحديثة". ويوافق الوزير بارود على رأي النائب مخيبر، ويرى أن تعديل القانون في شقه المتعلق بالأحزاب يحتاج إلى "خريطة طريق" لأنه يخشى أحياناً أن يضرب جديد التشريع قديمه، مثل قانون أصول المحاكمات الجزائية الذي أصيب بذلك في بعض الأحيان.

المطلوب هو التدقيق في مالية الأحزاب لا تعديل القانون

أضاف: "ليس مطروحاً تعديل قانون الأحزاب حالياً. المطلوب هو التدقيق في مالية الأحزاب السياسية. وأنا أقول إن هذا الأمر لن يسلك طريقه إلى مجلس النواب. إن بعض الأحزاب يعدّ تحركه مرتبطاً بالمال، وهذا لا يمكن ضبطه،

وهذا ما رأيانه في الانتخابات النيابية، وفي العمل الاجتماعي". وأدرف: "أنا هنا أتكلّم باسمي، ولا ألزم الحكومة، وأرى أن المطلوب هو وضع ضوابط للحياة الحزبية، ولكن ضمن إطار قانون 1909".

تجدر الإشارة إلى أن الندوة تضمّنت مروحة واسعة من المداخلات، خلال ثلاث جلسات عمل، عرضت للواقع التشريعي للمجتمع المدني في لبنان، ولنتائج الدراسة الوطنية عن حرية الاجتماع، وحرية تأليف الجمعيات والنقابات والتوصيات التي خلصت إليها. كما تخلل الندوة عرض لورقة عمل عن حالة المجتمع المدني في المنطقة العربية مع التركيز على التجارب الناجحة والعوائق المشتركة.